دولـــــة فلسطـــين

وزارة شـؤون المرأة

واقـع النسـاء فـي الإقتصـاد الفلسـطيني

عشـية الثامـن مـن اذار

2026

في الثامن من آذار اليوم العالمي للمرأة والذي يعد محطة وطنية وحقوقية متجدد، وفي ظل التحولات السياسية والاقتصادية العميقة التي يشهدها الواقع الفلسطيني،بفعل الإحتلال وسياسات الاستيطان، تبرزقضية المرأة والاقتصاد بوصفها محوراً استراتيجياً لا يمكن فصله عن مسار الصمود الوطني وإعادة البناء. فالاقتصاد الفلسطيني يواجه ضغوطاً مركبة بفعل الاحتلال، وتقييد الحركة، والانكماش الاقتصادي، والأزمة المالية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على سوق العمل، ومستويات الفقر، وأنماط الحماية الاجتماعية.

وفي قلب هذه التحولات، تقف المرأة الفلسطينية ليس فقط كمتأثرة بهذه الأزمات، بل كفاعل اقتصادي أساسي ومحرك رئيسي للمبادرات المجتمعية وريادة الاعمال وسلاسل القيمة المحلية والاقتصاد الاخضروالعمل الرقمي. غيران مشاركتها ما تزال تواجه تحديات بنيوية تتعلق بالعمل غير المنظم، وفجوة الاجور، وضعف الحماية القانونية، ومحدودية ملكية الاصول، وضعف الشمول المالي.

ومن هذا المنطلق، يشكل المرصد الوطني اداة مركزية في تحليل هذه الفجوات ورصد انماط الاقصاء الاقتصادي والعنف الاقتصادي الذي تتعرض له النساء، وتحويل البيانات الى سياسات مبنية على الادلة. فالرصد المنهجي لمؤشرات العمل والملكية والوصول الى التمويل والحماية الاجتماعية يمكن صانع القرارمن الانتقال من الاستجابة العامة الى التدخلات الموجهة والدقيقة.

ان تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء لا يقتصر على رفع نسب المشاركة، بل يرتكز على تحويل نوعية المشاركة من مشاركة هشة الى مشاركة آمنة ومنتجة ومستدامة. وهنا تبرز اهمية البيئة التشريعية الداعمة، وضمان الحقوق الارثية، وتوسيع الشمول المالي الحقيقي، وتطوير ادوات تمويل مرنة لا تستثني النساء بسبب غياب الضمانات التقليدية.

وفي هذا السياق، يأتي اطلاق الحكومة مبادرة التمكين الاقتصادي بوصفها خطوة تنفيذية عملية نحو ترجمة مفهوم الاقتصاد الفلسطيني الجامع الى واقع ملموس. فمبادرة الاقتصاد الفلسطيني الجامع 2025-2030 لا تركزفقط على خلق فرص عمل، بل تسعى الى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، وتعزيزسلاسل القيمة المحلية، وادماج النساء في قطاعات واعدة كالاقتصاد الاخضر والتحول الرقمي، وتوسيع برامج التثقيف والشمول المالي خاصة للنساء المعيلات ورئيسات الاسر.

كما تؤكد مبادرة الاقتصاد الفلسطيني الجامع 2025-2030 على الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والسلطة النقدية والمجتمع المدني، لضمان ان يكون التمكين الاقتصادي مسارا وطنيا متكاملا لا برنامجا معزولا.

وتكتسب هذه الورقة اهميتها كونها تقدم قراءة تحليلية لو اقع المرأة في الاقتصاد الفلسطيني، وتربط بين المعطيات الميدانية والرصد المؤسسي والسياسات الحكومية الجارية في إطار رؤية نحو اقتصاد فلسطيني جامع وعادل. اقتصاد يضمن العدالة في الوصول الى الموارد، ويعزز ملكية النساء للأصول، ويدمجهن في الاقتصاد الرقمي، ويدعم المبادرات المجتمعية والاقتصاد الاخضر، ويضع الحماية الاجتماعية في صلب معادلة النمو.

ان الاستثمار في المرأة هو استثمار في استقرار الاقتصاد الوطني بأكمله. وكل سياسة تعزز استقلال النساء الاقتصادي وتحمي حقوقهن وتوسع وصولهن الى التمويل والتكنولوجيا تسهم في بناء اقتصاد أكثر مرونة و أكثر عدلا و أكثر قدرة على الصمود ادراكاً منا أن التحرر الاجتماعي هو صلب وغاية أهداف التمكين الإقتصادي للمرأة .

وعليه، تأتي هذه الورقة كمساهمة تحليلية في النقاش الوطني حول مستقبل الاقتصاد الفلسطيني، ودعوة واضحة الى ترسيخ التمكين الاقتصادي للنساء كأولوية وطنية مدعومة بالرصد المؤسسي والارادة السياسية والتنفيذ العملي

أ. منى الخليلي

وزيرة شؤون المراة

و اقع النساء في الاقتصاد الفلسطيني (2025-2026)

❖ هيكلية سوق العمل في الضفة الغربية .

تشير بيانات الربع الر ابع من عام 2025 إلى مفارقة إحصائية؛ فرغم انخفاض معدل البطالة بين النساء بنحو 3.3نقطة مئوية، إلا أن هذا الانخفاض لا يعكس بالضرورة "تمكيناً". بل قد يشير إلى اضطرار النساء للقبول بأي نشاط اقتصادي للبقاء.

معضلة "الانتظار الطويل" و انسداد المسارات :تصل مدة التعطل للإناث إلى 12شهراً، وهي فترة أطول بكثير من الذكور. هذا الرقم يعكس "تمييزاً خفياً" في التوظيف؛ حيث يفضل أصحاب العمل الذكور لتجنب التزامات قانون العمل (كإجازات الأمومة)، مما يجعل دخول الشابات لسوق العمل "دخلاً متأخراً ومرهقاً". وفي المخيمات، تصل البطالة إلى 38.7%، مما يحول هذه التجمعات إلى بؤر للإقصاء الاقتصادي الممنهج.

قطاع خاص "غير منظم" يفتقر للحماية :إن و اقع أن 41.5%من العاملات يعملن بلا عقود، و 30% باتفاقات شفوية، يعني أن ثلثي القوة العاملة النسوية تقريباً تقع خارج مظلة الحماية القانونية.

- فجوة الأجر(118.1 مقابل 141.2 شيقل) :ليست مجرد رقم، بل هي رسالة مجتمعية تقلل من قيمة جهد المرأة، وتؤدي إلى تر اكم "فقر النساء" عبر الزمن.
- حقوق الأمومة :وصول 47.2%فقط من النساء لحقهن في إجازة الأمومة المدفوعة هو العائق الأكبر أمام الاستقرار الوظيفي، مما يدفع النساء إما للانسحاب المبكر أو القبول بوظائف هامشية.

تراجعت معدلات البطالة بين النساء في الضفة الغربية بنحو 3.3 نقطة مئوية في الربع الر ابع للعام 2025 مقارنة بالربع الذي سبقه، لكنها مازالت تتفاقم في المخيمات بنسبة (38.7%)، وسط مدة التعطل في الربع الر ابع 2025 وصلت الى 12 شهر للإناث مقابل 10.5 شهرا الذكور، وهذا يعكس انسداد فرص الدخول الأولى وتر اكم انتظار طويل خصوصا بين الشابات، وعندما تجد النساء عملاً، غالبا يكون بلا حماية كافية، في القطاع الخاص 41.5% دون عقد و 30.0% باتفاق شفوي، وفقط 35.8% لديهم تقاعد/نهاية خدمة (لكلا الجنسين)، وإجازة أمومة مدفوعة لدى 47.2 % من المستخدمات بأجر، مع فجوة الأجر اليومي (118.1 شيقل للإناث مقابل 141.2 للذكور)[1]، وتدفع هذه الظروف النساء اما

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة ، الربع الرابع 2025
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSSYQ42025A.pdf

للانسحاب من سوق العمل أو القبول بوظائف تندرج في اطار العمل غير المنظم الذي تفتقد فيه النساء للحماية القانونية لحقوقهن.

رائدات وصاحبات الأعمال 15.0% من النساء العاملات (الربع الرابع 2025) مقابل 11.9% (الربع الرابع 2024)، و66.8% من النساء يدخرن في المنزل في الضفة الغربية.

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن حصة النساء اللواتي يعملن لحسابهن الخاص أو كربات عمل في الضفة الغربية قد بلغت 15% في الربع الرابع 2025 (12.9% لحساب الذات و2.1% أرباب عمل)، ورغم أن هذا التحسن قد يعكس محاولة بعض النساء خلق دخل عبر أنشطة صغيرة أو عمل ذاتي، إلا أن الاستمرارية والتوسع تبقى مرتبطة بالشمول المالي وقدرة المشروع على الوصول لتمويل منتظم. وفي هذا الجانب اظهرت نتائج مسح الشمول المالي (ماس، 2023)[2] أن الادخار الرسمي لدى النساء ما زال محدوداً، إذ تدخر 66.8% من النساء في المنزل مقابل 23.3% فقط عبر حسابات مصرفية، ما يضعف بناء سجل مالي يساعد على الاقتراض والتوسع، وتزداد الفجوة مع ضيق قاعدة الأصول والضمانات، حيث لم تتجاوز حصة النساء من حائزي الحيازات الزراعية 7.7% (التعداد الزراعي، 2022)[3]، وهو مؤشر مهم على محدودية ملكية الأصول الإنتاجية، كما شكلت عوائق الاحتلال أحد أهم التحديات أمام رائدات الأعمال وصاحبات المشاريع من خلال ما يفرضه من اجراءات تعسفية من خلال الاغلاقات المستمرة والحواجز والبوابات التي زاد عددها على 849 عائقا منهم 288 بوابة حديدية للحركة في الضفة الغربية رفع من كلفة التنقل وعطلت من الوصول إلى الاسواق وسلاسل التوريد (OCHA, 2025)[4].

الإحتلال ، تقييد للنمو الإقتصادي وإختزال للفرص :

يشكل الإحتلال عائقاً بنيوياً مباشراً أمام تحقيق إقتصاد جامع وعادل كما أن إجراءاته ، تعمق الفقر والإقصاء الجماعي للكل الفلسطيني مما يؤثر على النساء ، من مصادرات للأراضي ، وحواجز تعيق التنقل ، مما يضعف مشاركة المراة في سوق العمل كما إن خلق ظروف غير طبيعية من إنعدام الأمان ، على مستويات تبدأ من إنعدام الأمان الشخصي وتصل لإنعدام الأمان الإقتصادي من ارتفاع خطورة الإستثمار وإنهيار المشاريع وبالأخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

[2] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني .(2023) .خارطة طريق، النوع الاجتماعي لتعزيز الشمول المالي)دراسة لصالح اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/05/31/broadening-finance-gender-2023-arabic-1685522196.pdf

[3] (2022) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الزراعة الفلسطينية - بيان صحفي

[3]مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية .(Factsheet) *West Bank Movement and Access Update, May 2025*. (2025). (OCHA)
https://www.ochaopt.org/sites/default/files/Factsheet%20Booklet_Movement_and_Access.pdf

فإن الأزمات الناتجة عن الإحتلال تنهش بسوق العمل الفلسطيني وبمقومات الإقتصاد حيث تتلاشى الفرص الإقتصادية أمام هذه التحديات ، من تفاقم في معدلات البطالة ، وارتفاع في نسب الفقر.

مع تفاقم الأزمة المالية، تتزايد الأعباء على الأسر التي ترأسها نساء.

أدت قرصنة الاحتلال الاسرائيلي لأموال المقاصة التي تشكل 70% من الايرادات العامة وعدم تحويلها إلى الخزينة الفلسطينية إلى خلق أزمة سيولة لدى الحكومة الفلسطينية خطيرة، وقد وصل حجم الأموال المحتجزة نحو 13 مليار شيقل[5]، وقد أدى ذلك إلى تقييد الإنفاق الحكومي، واضطرها إلى دفع الرواتب جزئيا (60%-70%)، وهذا انعكس بدوره على دخل الأسر، وزاد من الاعباء الملقاة على عاتق النساء اللواتي يرأسن أسر على نحو خاص (نسبتهن حوالي 12%) والمسؤولات عن تدبير المعيشة والرعاية لأفراد أسرهن، كما وتقلصت قدرة السوق على التشغيل في قطاعات تعتمد عليها النساء ومشاريعهن الصغيرة، وترتب على ذلك تحول هؤلاء النساء إلى الاقتراض الصغير أو العمل غير الرسمي، بما يعني دخلاً أقل وحماية أضعف.

الانهيار الاقتصادي في غزة وتداعياته على النساء :

انكماش 83% وبطالة تتجاوز 80%، ونحو 57 ألف امرأة أصبحت يترأسن أسر في ظروف قاسية أدت الحرب الإبادة الجماعية التي بدأت منذ اكتوبر 2023 إلى انكماش الاقتصاد في قطاع غزة بنحو 83% خلال 2024، وتراجعت مساهمته إلى قرابة 3% من الاقتصاد الفلسطيني، مع توقف واسع للإنتاج وارتفاع الأسعار بأكثر من 300% خلال عام واحد، ما دفع آلاف النساء خارج أي دخل منتظم. (البنك الدولي، 2025)[6]. وبالتوازي، تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن البطالة في قطاع غزة تجاوزت 80% وأن كل السكان اصبحوا تحت خط الفقر، ما أدى إلى انتقال كثير من النساء إلى عمل متقطع وغير رسمي، أو الاعتماد على الإعالة من قبل أحد أفراد الأسرة. (الأونكتاد، 2025)[7]. وتشير بيانات UNFPA إلى أن أكثر من 57 ألف امرأة أصبحن يترأسن أسر يعانين من ظروف معيشية قاسية (UNFPA 2026) [8].

أقل من 5% أراضي متاحة للزراعة وارتفاع أسعار الغذاء 450 %: عبء يومي أثقل على النساء

[5] مؤتمر صحفي لوزير المالية بتاريخ 2-2-2026 نقلته وكالة وفا الاخبارية
https://www.wafa.ps/news/2026/2/12/%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9-

[6] تقرير: تقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات في غزة والضفة الغربية (بيان صحفي). مجموعة البنك الدولي/الأمم المتحدة/الاتحاد .البنك الدولي. (2025، 18 شباط)
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/02/18/new-report-assesses-damages-losses-and-needs-in-gaza-and-the-west-bank

[7] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2025). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people : Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory (2025). UNCTAD
https://unctad.org/system/files/official-document/tdb72_d3_ar.pdf

[8] UNFPA. (2026). Palestine Situation Report: October–December 2025 (Situation Report #20). United Nations Population Fund.
https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/2026-01/Palestine%20Situation%20Report%20Oct%20Dec%202025.pdf?utm

تدهورت القدرة الإنتاجية الغذائية محلياً مع بقاء 4.6 % فقط من الأراضي المزروعة متاحة للزراعة بحلول نيسان 2025، وتضرر أكثر من 80% من الأراضي الزراعية وتقييد الوصول إلى معظمها (منظمة الأغذية والزراعة، 2025)[9]. وفي الوقت نفسه ارتفعت أسعار الغذاء بنحو 450 % خلال عام واحد، ما يجعل توفير الطعام مهمة يومية مرهقة ومكلفة داخل الأسر (البنك الدولي، 2025).

ورغم تحسن نسبي بعد وقف إطلاق النار في تشرين الأول 2025، بقيت الأزمة حرجة، إذ ظل نحو (1.6 مليون شخص في مستويات انعدام أمن غذائي حاد IPC 3) فأعلى وذلك خلال الفترة 16 تشرين الأول– 30 تشرين الثاني 2025، مع استمرار عشرات الآلاف في لكارثة IPC5 (OCHA- 2026) [10] هذا ينعكس مباشرة على النساء لأنهن يتحملن مسؤولية إدارة الغذاء داخل المنزل، ويواجهن أيضاً مخاطر سوء التغذية خلال الحمل والرضاعة وفق تقارير صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA .

161 دولار نصيب الفرد سنويا وفقر متعدد الأبعاد يشمل الجميع: تآكل الخيارات وبروز المخاطر الاجتماعية

بحلول نهاية 2024 تراجع نصيب الفرد من الناتج في غزة إلى نحو 161 دولار في السنة، في ظل تضخم حاد وقيود مشددة على دخول السلع الإنسانية والتجارية (الأونكتاد، 2025) وقد عمق هذا الترجع من مستويات فقر الأسر بحيث أصبح يمس الغذاء والصحة والمأوى والخدمات، الأمر الذي أدى إلى تراجع قدرة النساء على تلبية الاحتياجات الأساسية وازدادت أعباؤهن اليومية، وفي تشرين الثاني 2025، وثقت تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان أن شخصا واحداً من كل أربعة اشخاص عاش على وجبة واحدة يوميا وحيث اضطرت ألاف النساء والفتيات للنزوح في أماكن الايواء على أثر تدمير الاحتلال الاسرائيلي لبيوتهن، فقد أصبحن يعانين من فقدان الخصوصية وأصبحن أكثر عرضة للمضايقات والابتزاز والاستغلال، خاصة عندما تقترن الحاجة الشديدة بنقص الخدمات وضعف آليات الحماية والاستجابة (UNFPA، 2026)[11].

الشمول المالي وملكية الأصول: الأرض، العقار، والميراث

يرتبط الشمول المالي عند النساء في فلسطين مباشرة بملكية الأصول: من لا تملك أرضاً أو عقاراً لا تملك ضمانات، ومن لا تملك ضمانات تستبعد من التمويل الرسمي أو تحاصر في قروض صغيرة وكلفة

---

[9] خبر/تقييم جغرافي مكاني بالتعاون مع) %تدهور البنية الزراعية في غزة، والأراضي المتاحة للزراعة أقل من 5 .منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2025، 26 أيار) UNOSAT). FAO
https://www.fao.org/newsroom/detail/gaza-s-agricultural-infrastructure-continues-to-deteriorate-at-alarming-rate

[10] كانون الثاني ، 20265) .(OCHA oPt) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأرض الفلسطينية المحتلة
Humanitarian response during the second month of the October 2025 ceasefire (11 Nov–10 Dec 2025). https://www.ochaopt.org/content/report-humanitarian-response-un-and-humanitarian-partners-during-second-month-october-2025-ceasefire

[11] نفس المصدر السابق

أعلى وتبدأ المشكلة من الإرث والتسجيل، ثم تنتقل إلى التمويل والاستثمار، وعندما تحرم النساء من الملكية الفعلية أو يدفعن للتنازل، يخسرن بوابة أساسية للدخل والاستقلال.

كما لابد التأكيد بأن الشمول المالي يسهل وصول النساء للخدمات الأساسية من "صحة ،تعليم، حماية اجتماعية "ويقلص الفجوة بين النساء والرجال بالإعتماد على الخدمات الرقمية والتي أصبح التوجه لها أقل كلفة و أكثر أماناً ومعاييرها موحدة على كلا الجنسين .

كما إن التوجه الحكومي المنوط بالحوكمة والتأكيد على ضرورة الشفافية والنزاهة هي عملية متكاملة أيضاً تضمن الوصول وضمان حفظ الحقوق للنساء ، وضبط الإجراءات العادلة مما يحقق الشمول المالي .

وإن الشمول المالي أداة من أهم أدوات تحقيق إقتصاد جامع عادل .

- النساء لا يمتلكن سوى 7.7% من الحيازات الزراعية (التعداد الزراعي 2021) .
- نحو 13% فقط من النساء يمتلكن عقاراً مسجلاً بأسمائهن على المستوى الوطني، وتنخفض النسبة إلى أقل من 8% في مناطق ريفية محافظة .
- 65% من النساء اللواتي لا يمتلكن حسابات مصرفية يبررن ذلك بعدم امتلاك أصول/ممتلكات .
- 32% من النساء اللواتي يمتلكن حق إرث في العقارات لا يحصلن عليه فعلياً .
- في الشمول المالي الرقمي: تمتلك النساء حسابات دفع إلكتروني بنسبة 19%، كما حصلت النساء على 55% من القروض المضمونة ضمن أحد البرامج في 2023. (دراسة الشمول المالي- 2023)

الرؤية المستقبلية والتوصيات السياساتية

التوصيات العملية في إطار الاقتصاد الفلسطيني الجامع إن تحقيق اقتصاد فلسطيني جامع وعادل يتطلب إعادة هيكلة العلاقة بين النساء وسوق العمل والملكية والتمويل، بحيث تصبح مشاركتهن ركيزة للنمو وليس هامشاً فيه. وعليه، فان وزارة شؤون المرأة تعمل من خلال شركائها على ما يلي :-

أولاً: عدالة الوصول إلى سوق العمل ضمن الاقتصاد الجامع

يرتكز الاقتصاد الجامع على تكافؤ الفرص، وبالتالي فإن حماية النساء في سوق العمل شرط أساسي لتحقيقه.

- إلزامية العقود المكتوبة كمدخل للعدالة الاقتصادية عبر اعتماد رقابة وطنية صارمة لضمان العقود المكتوبة وتطبيق الحد الأدنى للأجور، باعتبار العمل غير المنظم شكلاً من أشكال الإقصاء الاقتصادي الذي يتعارض مع مفهوم الاقتصاد الجامع.

- تقليص فجوة الأجور كأداة لمحاربة فقر النساء وربط الحوافز الحكومية بالتزام الشركات بمبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي.

ثانياً: توسيع قاعدة الملكية كشرط للشمول الاقتصادي

لا يمكن بناء اقتصاد جامع دون توسيع ملكية الأصول.

- حماية الحقوق الإرثية كمدخل للشمول المالي عبر ربط تسجيل العقارات والمعاملات الرسمية بالتحقق من حصول النساء على حصصهن القانونية، وتجريم التنازل القسري عن الإرث.
- برنامج وطني لزيادة تسجيل الأصول بأسماء النساء عبر إطلاق حملة تسجيل ملكيات عقارية وزراعية للنساء، باعتبار الملكية بوابة التمويل والاستثمار.
- إدماج النساء في سلاسل القيمة الزراعية تخصيص دعم زراعي وتمويلي للنساء المالكات أو العاملات في الحيازات الصغيرة ضمن إطار الاقتصاد الأخضر.

ثالثاً: الشمول المالي والرقمي كركيزة للاقتصاد الجامع

الاقتصاد الجامع لا يتحقق دون نظام مالي لا يستثني النساء.

- استراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي للنساء، تستهدف رفع نسبة الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية للنساء، خاصة في المخيمات وقطاع غزة.
- منتجات تمويل مرنة بدون ضمانات عقارية عبر تطوير أدوات تمويل تعتمد على التدفقات النقدية والسجل السلوكي بدلاً من رهن الأصول، لدمج المشاريع النسوية الصغيرة في الاقتصاد الرسمي.
- تحويل الادخار المنزلي إلى ادخار رسمي عبر ربط المحافظ الإلكترونية ببرامج الدعم الاجتماعي، وبناء سجل ائتماني رقمي للنساء.
- إدماج التثقيف المالي في جميع برامج التمكين باعتباره أداة حماية اقتصادية تعزز قدرة النساء على اتخاذ قرارات مالية مستقلة ومستدامة.

رابعاً: دعم ريادة الأعمال والمبادرات المجتمعية ضمن الاقتصاد المنتج

الاقتصاد الجامع يتطلب توسيع القاعدة الإنتاجية لا تكريس الإعالة.

- حاضنات أعمال نسوية مرتبطة بسلاسل القيمة عبر إنشاء حاضنات متخصصة في ريادة الأعمال النسوية والاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي.
- تحفيز المشتريات الحكومية الحساسة للنوع الاجتماعي عبر تخصيص نسبة من العطاءات للمشاريع التي تقودها نساء، بما يعزز اندماجهن في الاقتصاد الرسمي.
- دعم الاقتصاد الأخضر النسوي عبر تمويل مشاريع في الزراعة المستدامة، إعادة التدوير، والطاقة المتجددة تقودها نساء، لخلق وظائف لائقة ومستدامة.

خامساً: تدخلات تعافٍ اقتصادي في قطاع غزة ضمن مفهوم الاقتصاد الجامع

الاقتصاد الجامع في غزة يتطلب الانتقال من الإغاثة إلى الإنتاج.

- برامج نقد مقابل العمل لأسر ترأسها نساء، في قطاعات التعافي المبكر: الصحة المجتمعية، التعليم، التصنيع الغذائي المنزلي، الزراعة الحضرية.
- صندوق إعادة تشغيل المشاريع النسوية عبر منح صغيرة لإعادة إطلاق المشاريع المتضررة وربطها بالأسواق المحلية.
- دعم الأمن الغذائي عبر مشاريع إنتاج منزلي "حدائق منزلية، تصنيع غذائي صغير، وسلاسل توريد قصيرة تقودها نساء".

سادساً: الحوكمة والرصد لضمان استدامة الاقتصاد الجامع

الاقتصاد الجامع يتطلب بيانات دقيقة وآليات مساءلة.

- رصد العنف الاقتصادي عبر المرصد الوطني، لقياس العمل غير المنظم، فجوة الأجور، الملكية، والشمول المالي.
- إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي في التخطيط الاقتصادي عبر إلزام جميع الوزارات بإدراج مؤشرات قياس مشاركة النساء في خططها وموازناتها.
- تقارير سنوية حول المرأة والاقتصاد لرصد التقدم نحو تحقيق اقتصاد فلسطيني جامع.